الأحزاب السياسية

تأليف الدكتور وجيه قانصو
أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

المحتويات

- مقدمة
- نشأة الأحزاب
- تعريف الأحزاب
- وظيفة الأحزاب
- أنواع الأحزاب
- تكوين الأحزاب
- الأحزاب السياسية والسلطة والتمثيل
- النظم السياسية والأحزاب
- الأحزاب في المجال العربي
- أسئلة

مقدمة

الأحزاب جزء من أية حياة سياسية معاصرة، بل باتت الأنظمة السياسية تصنف وفق الواقع الحزبي بداخلها، من: تعددي أو ثنائي أو آحادي، برلماني أو جماهيري، شيوعي أو فاشي، رئاسي أو برلماني. بدلاً من التصنيف الكلاسيكي الذي ورثه الفكر السياسي عن اليونان: ديمقراطي، أوليغارشي، ملكي أو مختلط، بالتالي لم يعد بالإمكان تصور حياة سياسية معاصرة دون أحزاب سياسية، أو وجود حياة ديمقراطية ونشاط انتخابي دون تنافس حزبي وتعبئة حزبية، و دون الترويج لبرامج وقيم ومبادئ متنافسة، والتي هي أساس التواصل بين القاعدة المجتمعية من جهة والنخب المرشحة والأحزاب الطامحة للوصول إلى السلطة من جهة أخرى، بحيث يكون التنافس والمواجهة بين مختلف القوى وجماعات المصالح على الصيغة الأفضل للحكم وعلى البرنامج الأكثر تعبيراً عن تطلعات الناس وآمالهم، ومحفز ومحرك للعملية الانتخابية، وأرضية للحياة السياسية، وضابطة لممارسة السلطة وصنع القرار.

كانت كلمة الأحزاب قبل ظهور التمثيل البرلماني، تطلق على الزمر والطوائف والفرق الاعتقادية والجماعات المغلقة التي تشاكلت أهواء أفرادها وعلى الولاءات[1] التي تتمحور حول شخص ذي صفات كاريزمية أو شخص مقتدر مادياً أو ذو صفة معنوية، مثل قادة المرتزقة إبان عصر النهضة في إيطاليا أو النبلاء والأمراء في العصر الوسيط، والفرق التي ظهرت لاحقاً وتمحورت حول التجار والصناعيين وأصحاب البنوك ورجال الأعمال.

لم تكن كل هذه أحزاباً بالمعنى السياسي، لأنها لم تكن معنية بالصراع على السلطة أو التنافس عليها أو الحضور في المجال العام، أو استقطاب كافة أفراد المجتمع وإقناعهم بآرائهم أو مشروعهم، فالتشابه في الآراء أو الميول أو المعتقدات أو الولاءات أو المصالح قد يكون ضرورياً لنشوء الحزب السياسي الحديث، لكنه لا يكفي ليطلق على هذه الجماعات صفة الحزب السياسي، إذ لا بد أن يكون لديها حضور في

[1] في اللغة العربية تحمل كلمة الحزب شحنة سلبية، بسبب دلالتها على الشدة والصعوبة، وتطلق على جماعة خاصة من الناس ذات صلابة في معتقداتها وشدة في سلوكها وتعصب في ولاءها، ما يجعلها تكوينات ذات طبيعة مغلقة ومنفصلة عن مجريات الحياة العامة، بحكم أن أساس بناءها يقوم على الترابط الذاتي الذي يقصد لذاته، ولا يقصد منه ممارسة نشاط أو هدف ذي طبيعة عامة. راجع: ابن منظور، لسان العرب، مادة حزب، وراجع أيضاً : الفيروزآبا

الحياة العامة، وأن تكون معنية بالوصول إلى السلطة والتنافس عليها وممارستها والمشاركة فيها أو على الأقل معارضتها[2].

هذا الأمر ما كان ليحصل لولا توسيع دائرة الانتخاب وتطوير تقنيات الاقتراع التي سمحت لأعداد كبيرة من الناس بالمشاركة في الحياة السياسية أو التأثير على صناعة القرار، أي ظهور صفة التمثيل لجزء كبير من الذين يشغلون مواقع في السلطة مثل نواب البرلمان ورئاسة الدولة، بالتالي بات يُنظر إلى الأحزاب السياسية بصفتها الوسيط الذي يردم الهوة بين السلطة والمجتمع، وتكون الأحزاب هي الجهة الوحيدة المؤهلة لترجمة استياء الناس وقلقهم وطموحهم وآراءهم إلى برامج تنفيذية ومشاريع قوانين ومطالب سياسية قابلة للتنفيذ.

أبسط تعريف للديمقراطية وأكثره واقعية هو: أنها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة والحرة، هذا الأمر دفع علماء القانون بعد فلاسفة القرن الثامن عشر إلى تطوير نظرية التمثيل، والتي يعطي بموجبها الناخبُ المنتخب وكالةً ليتكلم ويتصرف باسمه، ليصير البرلمان نائب الأمة وممثل إرادة الشعب.

بيد أن واقعة الانتخابات ونظرية التمثيل، أصابها تحويرٌ وتحوّل بفعل نمو الأحزاب ، فلم يعد الحوار بين الناخب والمنتخب أو بين الأمة والبرلمان، إذ دخل على خط هذه العلاقة فريق ثالث بينهما حور بصورة جذرية طبيعة هذه العلاقات، إذ قبل أن يُنتخب النائب من قبل ناخبيه، فإن ترشيحه وتقديمه للناخبين يكون خياراً للحزب، وليس أمام الناخبين سوى تزكية هذا الخيار، فالناخب يستطيع الاختيار بين جملة مرشحين إلا أن كل واحد من هؤلاء يبقى مُعيناً من قبل حزب، وإذا أردنا التمسك بنظرية التمثيل القانونية فيجب الافتراض أن المنتخَب يتلقى وكالة مزدوجة من الحزب ومن ناخبيه، وهو الأمر الذي جعل الوكالة الحزبية تطغى على الوكالة الانتخابية.

رغم دور الأحزاب في تفعيل العملية الديمقراطية، فقد بقيت الأحزاب تحمل بطبيعتها صفة متناقضة، فهي من جهة هيئة منظمة يفترض بها أن تعبر عن تطلعات الناس وتمثل قضاياهم وتنقل همومهم بشفافية وأمانة، وهذا ما تفترضه صفة التمثيل، وهي من جهة أخرى تحمل أجندتها الخاصة وشبكة مصالحها ومعتقداتها الذاتية ، وتعمد إلى استقطاب الجماهير على أساسها، وإدارة حملات انتخابية لكسب التأييد والولاء لشخصية مرشحة، تكون منابرها ووسائل إعلامها أدوات أيديولوجية وتوجيهية، وبالتالي بدلاً من دور الحزب في نقل توجهات المجتمع ومطالبه بصياغتها صياغة قانونية أو سياسية وتحقيقها عبر برامج مدروسة، يعمد الحزب إلى إقناع الناس

[2] Giovanni Sartori, Parties and Party System, Cambridge University Press, 1976, p.3.

بمعتقداته وبرنامجه وقياداته، أي ممارسة إملاء ضمني على المجتمع، بطريقة الدعاية والترويج والبيانات والخطب الجاذبة، لما يراه مناسباً في طريقة الحكم ولصالح الشخصيات المقترحة للعمل السياسي.

كذلك فقد اتسمت الأحزاب بأوليغارشية في داخلها، بعضها معلن وبعضها مضمر، على الرغم من تأكيد أكثر الأحزاب على إيمانها بالديمقراطية، وهذا يعود إلى قدرات التأثير المتوفرة للقيادة، سواء أكان في قدمها أو كاريزمتها أو شبكة علاقاتها أو إمكاناتها المادية، من تثبيت مواقعها والبقاء في القيادة والتفرد بالقرار الحزبي، على الرغم من اعتماد هذه الأحزاب آليات تعيين وانتخاب ديمقراطية في داخلها.

هي وضعية مفارقة (Paradoxical) للأحزاب السياسية، لا يمكن الخروج منها إلا حين يترسخ وعي عمومي لدى أفراد وجماعات المجتمع، وتتوفر منابر تعبير وقوى مجتمعية لنقد ومراقبة ومحاسبة ليس السلطة فحسب، بل الأحزاب السياسية نفسها، التي باتت في زماننا جزءاً أساسياً من منظومة السلطة وصناع القرار، ليكون بالإمكان كشف ألاعيب السلطة وإخفاقاتها، بل كشف تناقضات الأحزاب وأجنداتها الخفية وولاءاتها المشبوهة إن وجدت وشبكة مصالحها الذاتية التي تدافع عنها، وهو دور ما نسميه بالمجتمع المدني، الذي يفترق عن الأحزاب السياسية، بأنه ليس مشروع سلطة، بقدر ما هو أداة تمكين للمجتمع وتفعيل قدراته في الانخراط في الشأن العام على بصيرة ووعي واقتدار.

نشأة الأحزاب

كان ظهور الأحزاب مرتبطاً بنمو الديمقراطية واتساع الاقتراع الشعبي العام والامتيازات البرلمانية التي كانت موجودة، فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها يكبران ، كلما شعر الأعضاء بالحاجة إلى التكتل تبعاً للتجانس والتشابه بغية العمل بصورة جماعية، وكلما انتشر الحق في الاقتراع كلما دعت الحاجة إلى الإحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيه الأصوات نحوهم.

بدأت ملامح ظهور الأحزاب السياسية بالمعنى الحديث للكلمة مع ظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ثم في فرنسا في القرن الثامن عشر، حيث كان النواب يتجمعون في مجالسهم التمثيلية بصفة غير رسمية، ومع توسيع دوائر الاقتراع والمقترعين، بدأت تنشأ بنىً دائمة خارج

الأسوار البرلمانية، لكي يتمكن المرشحون من التعرف بشكل صحيح إلى ناخبين يتزايد عددهم باستمرار، ويوصلوا برنامجهم ورؤيتهم لأكبر عدد ممكن من السكان[3].

بذلك كانت نشأة الأحزاب متعلقة بنشأة الكتل البرلمانية، ثم بظهور اللجان الانتخابية التي هدفت إلى تسجيل الناخبين الجدد وتنظيم حملة المرشح للانتخابات، وفي فترة لاحقة دُمِجَت الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية في بنية حزبية مرنة بما فيه الكفاية لتتواجد على المستوى الوطني العام، وتبلور نتيجة لذلك ما سُميَ بحزب الأطر، ومن أهم نماذجه الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، وحزبي المحافظين والعمال في بريطانيا[4] .

في منتصف القرن التاسع عشر أيضاً بدأنا نشهد ولادة جيل آخر من الأحزاب نتيجة نمو المسألة الاجتماعية وانبثاق الحركة العمالية، أي تجمعات تعكس أزمة العلاقة بين الرأسمالي المستغِل والأجير المستغَل، وتطالب بتحسين الظروف المعيشية التي وصلت حداً مهيناً في المدن والقطاع الإنتاجي، وكان من أهم النماذج المبكرة لهذه الأحزاب: "الرابطة العامة للعمال الألمان"، ثم تولد بعد انصهار هذه الرابطة مع تنظيمات أخرى الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني في العام 1875، ليصبح نموذجا للأحزاب الاشتراكية الأخرى التي ستفرخ في كل مكان من أوروبا حتى الحرب العالمية الأولى، وستظهر هذه التشكيلات المرتبطة بالمنظمات النقابية بطريقة منظمة لغرض تزويد الحركة العمالية بأدوات خوض المعركة الانتخابية.

كان برنامج هذه الأحزاب ثورياً، ورغم انخراطها في العملية الانتخابية، إلا أنها لم تتخلَّ عن الأشكال الأخرى للنضال كالعمل المباشر في الشارع، وهو ما جعل منها أحزاباً جماهيرية غرضها جذب أكبر عدد من المنتسبين، لذلك قبل سنة 1900 كانت غالبية الأحزاب السياسية ذات نشأة برلمانية، إلا أنه منذ بداية القرن العشرين أصبحت نشأة الأحزاب خارج البرلمان هي القاعدة وارتدت النشأة البرلمانية طابع الاستثناء[5].

مع الثورة البلشفية افتتحت أوروبا مرحلة من عدم الاستقرار العميق تميزت بظهور أحزاب جماعية من نمط جديد، تجسدت من جهة أولى بشكل ملموس في الاتحاد السوفييتي، معتمدة الرؤى التي عبّر عنها لينين منذ العام 1902 في كراسه الشهير "ما العامل"، وعلى خط موازٍ وبناءً على نموذج فاشية موسيليني ترسخت تنظيمات جماهيرية أخرى ذات طبيعة شمولية، تطلعت على غرار الأحزاب الشيوعية اللينينية، لتحقيق تعبئة منهجية للأفكار والعقليات لم تكن معروفة قبل ذلك الحين، وقد تميزت

[3] موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011، ص. 6-21.

[4] المصدر نفسه.

[5] بيير بيرو، علم الاجتماع السياسي، ص.359.

هذه الأحزاب عن الأحزاب التي تحدرت برلمانياً وانتخابياً بأنها أكثر مركزية وتماسكاً وانضباطاً[6].

أما في دول العالم الثالث فقد نشأت حركات تحرر ضد الاستعمار، واتخذت طابعاً سرياً في أغلب الأحيان، ثم اتخذت شكل الأحزاب الجماهيرية بعد ذهاب المستعمر، وباتت أكثر تمحوراً حول قيادة كارزمية كان لها دورٌ كبير في نشوء الأحزاب، ما جعل هذه الأحزاب تتخذ خصوصية مختلفة في بنية تركيبها وخطابها عن الأحزاب الغربية، كذلك فقد شهد القرن العشرين انتشار أحزاب سياسية في البلاد الأقل تطوراً، تقوم على العلاقات التقليدية مثل القبيلة والإثنية والروابط الدينية، وأحزاب أخرى ذات طابع جماهيري شعبوي، بعضها شيوعي، والبعض الآخر مزيج من التكوينات الحزبية التي ظهرت في أوروبا[7].

تعريف الأحزاب

التعريف الأكثر توافقاً للتعريفات المتعددة للأحزاب السياسية هو أنها: مجموعة من الأشخاص جمعتهم مصالح أو معتقدات مشتركة أو ينادون بمذهب سياسي واحد، نظموا أنفسهم وعبئوا مواردهم لغرض ممارسة السلطة السياسية[8].

هذا التعريف يعني أن الأحزاب السياسية لديها مشروعٌ سياسي لتحقيقه أو قضية كبرى لتخدمها، ولديها موارد ومصالح مشتركة تضعها لخدمة مبادرات وأعمال الحزب على المسرح السياسي، لغرض تحقيق أهدافها العامة والخاصة والوصول إلى السلطة، كما أن لديها حداً أدنى من صفة المؤسساتية أو التنظيم، تتمثل في جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين وتسعى لجعل الناس يشاطرونها صحة نظراتها ويقتنعون بقيمة أهدافها أو برنامجها، ولتقوم بذلك تدخل في تنافس مع بعضها

[6] المصدر نفسه.

[7] D. J. Sagar (Editor), Political Parties of the World, John Harper Publishing, 7th Edition. P. VII

[8] راجع: مادة الأحزاب السياسية، في موسوعة بريتانيكا، وقاموس **لوروبير** - le Robert الفرنسية، موسوعة لاروس الكبرى La Grand Larousse.

البعض في النظم التعددية على الأقل، وفي صراع صدامي أو عنفي في النظم الأحادية.

وظيفة الأحزاب

لأن الأحزاب تعد من أجهزة المنظومة السياسية، ولأنها تتطلع كلها إلى المشاركة في سلطة الدولة، ولأنها تسعى إلى رفع صفتها التمثيلية إلى أقصى حد، فمن الممكن التأكيد بأنها تقوم بوظائف مشتركة لكن بفعالية متفاوتة فيما بينها، هنالك فئة واحدة من الأحزاب غير معنية بهذه الوظائف طبعاً وهي أحزاب الميليشيات، وهي منظمات شبه عسكرية لا تتطلع للاستيلاء على السلطة إلا بالعنف ودون اللجوء حصراً لوسائل سياسية بحتة، وما عدا هذا الاستثناء تقوم الأحزاب كلها بوظائف ثلاث: أن تكون آلات انتخابية، وأن تكون حلبات للجدل السياسي، وأن تكون أدوات للتكيف الاجتماعي.

1. الأحزاب كآلات انتخابية

المظهر الأكثر وضوحاً لنشاط الأحزاب في النظم الديمقراطية التعددية، أن تكون الوظيفة الأولى لها هي انتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية، ومجرد دخولها في المعركة الانتخابية يكون كافياً لتمييز الأحزاب عن مجموعات المصالح أو منظمات المجتمع المدني.

ويعد اختيار المرشحين مساوياً عملياً لانتخابهم في حالتين بارزتين: عندما يكون هناك حزب واحد يحتكر لمصلحته حق تقديم المرشحين للانتخابات، والثانية هي حالة الانتخابات التنافسية التي تعتمد أسلوب التمثيل النسبي، حيث يكون إدراج مرشح في قائمة حزب له جمهور انتخابي قوي مساوياً لليقين بأنه سيُنتخب.

في أحزاب الإطار، تلعب اللجان المحلية أدواراً أساسية في اختيار المرشحين، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة، وفي بعض البلدان يكون الاختيار مركزياً من خلال تجمع مركزي، مثلما يحصل في الحزب المحافظ في بريطانيا والحزب الديمقراطي المسيحي في هولندا، أما الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية فيتم اختيار المرشحين غالباً وفق إجراءات ديمقراطية من قبل هيئة عمومية تضم أعضاء مندوبين إقليميين ومحليين ووطنيين.

في الممارسة الفعلية، فإن قادة الحزب ورموزه يلعبون، بحكم قوة تأثيرهم ونفوذهم داخل الحزب، الدور الجوهري في اختيار المرشحين، أما الأعضاء المحليون فينفذون هذا الاختيار وهذه وضعية تعكس الطبيعة الأوليغارشية في الأحزاب السياسية ، التي لم يكن بالإمكان التغلب عليها على الرغم من انعقاد الاجتماعات العمومية في الأحزاب الجماهيرية وإجراء الانتخابات الأولية في أميركا primaries، التي تم إنشاؤها لتقييد سلطة القادة أو اللجان الانتخابية الحاكمة[9].

مهمة الأحزاب الثانية في العملية الانتخابية هو تمويل هذه الحملات، فأحزاب الأطر (البرلمانية) لديها في لجانها شخصيات مفتاحية مسؤولة عن تجميع هبات من شركات ومؤسسات مالية وإنتاجية وشخصيات غنية، أما الأحزاب الجماهيرية فتعتمد على تجميع الاشتراكات من عدد كبير من المنتسبين والأعضاء.

أما المهمة الثالثة في العملية الانتخابية فهي تعبئة الدعم بغية مجابهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط، حيث تمتلك الأحزاب القوية أوراق خاصة للنجاح، بأن تضع تحت تصرف مرشحها قوة جهازها الإداري والميداني، وموارد مالية مستقلة عن الإعانات المالية، لغرض الترويج لمشروع وشخص المرشح، وبث النشاطات الدعائية، وتوزيع منشورات، ووضع ملصقات، وتنظيم زيارات، إلخ...

2. الأحزاب كحلبات للجدل السياسي

تساهم الأحزاب في تكوين الإرادة العامة، وفي التأثير على الرأي العام وترشيده بفضل المجادلات والنقاشات والمساجلات التي تثيرها، فالأحزاب تأخذ على عاتقها توقعات المجتمع، سواء أكانت متعلقة بمطالب واضحة أو استياء وآمال متعددة الأشكال للسكان، وتعمد بعد أن كانت هذه التوقعات مائعة وضبابية وغير مصاغة بشكل دقيق إلى إعطائها مضموناً جلياً، وتحولها إلى برنامج تغييري أو مطلب سياسي أو مقترح قانوني وتشريعي وحتى دستوري.

تَبِنّي التوقعات الاجتماعية من قبل الأحزاب يتم من خلال العمل الميداني الذي يقوم به أعضاء الحزب والمنتخبون فيه بهدف الاصغاء إلى شكاوى الناس وتجميعها وتشخيصها وعقلنتها، وتقديمها على شكل مشروع سياسي عام، أو تقديم صياغات أيدولوجية تهدف إلى إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمعي أو سياسي واسع، يكون

[9] K. Lawson, Why we still need real political Parties, Western Press, Boulfer, 1992, P.17

قادراً على تقديم أجوبة حول أسباب استياء الناس، وتقديم حلول تنسجم مع تطلعات الناس وتوقعاتهم.

هناك أحزاب ذات طابع أيديولوجي أكثر من غيرها، تولي أهمية أكبر للمذهب ولمراجعها النظرية، ما يجعلها تسلك مسلك قطيعة مع النظام القائم، بل مع الواقع والمجتمع القائمين، وتتخذ موقف إدانة حادة لهذا الواقع بدل التواصل معه، وتعمد إلى تبرير شرعية إدانتها للمجتمع، بأسلوب ظاهره عقلي أو علمي، لتسويغ وشرح طرق ووسائل الانقلاب الذي يزمع تحقيقه. نجد هذا في الأحزاب الشيوعية في مراحل تأسيسها الأولى، والأحزاب الفاشية التي اعتمدت أسلوب المواجهة العسكرية، وبعض التيارات الإسلامية الإحيائية، التي ترفض المسار الديمقراطي أو البرلماني كوسيلة للوصول إلى السلطة، وتعتمد العمل "الجهادي" العسكري كوسيلة شبه حصرية لاستلام السلطة، مثل طالبان، والقاعدة، وداعش.

يكون للبرنامج الذي يتبناه الحزب، باعتباره دليلاً للمبادئ والنوايا والمقترحات الملموسة، أهمية كبرى في الوصول إلى ناخبيه أو جمهوره، فالبرنامج يمثل منطقاً تعاقدياً يلتزم به الحزب تجاههم، وتعريف الجمهور الواسع بالبرنامج يقيم جسراً بين أفكار الحزب من جهة وبين مختلف الفئات الاجتماعية من جهة أخرى، حيث تهدف كل فقرة من فقرات البرنامج المقترح إلى إغراء طبقات متعددة من المجتمع بتأييد البرنامج ودعم الحزب في حملته، بكونها تأخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار وتصوغ آمالهم، وتقترح استراتيجيات لتحسين أوضاعهم.

مناقشة الحزب لبرنامجه وعرضه وتبنيه آثاراً رمزية هامة يولد قناعة لدى الرأي العام بجدية الحزب وحرفيته، كما أن الالتزامات الدقيقة التي يبينها الحزب أمام الشعب والتدابير التي تثبتها مناقشات خبراء الحزب من شأنها أن ترفع من قيمة وموقع الحزب لدى الرأي العام، كذلك فإن نقاش البرنامج أمام الجمهور والأتباع له فضيلة تربوية، حيث يبدي الأعضاء رأيهم في توجهات البرنامج، وبذلك ينقادون لتمثل الأحكام الرئيسية فيه على الرغم من قدرتهم على تحويل اتجاهها، وبذلك يحقق الحزب وحدةً في الوجهة بينه وبين أتباعه وتماسكاً في حلبة التنافس والصراع السياسي.

يعتبر الجدل السياسي ركناً من أركان الديمقراطية التعددية، ورغم أنه قد يوجد في نظم الحزب الواحد، إلا أنه (الجدل السياسي) يكون في أغلب الأحيان غامضاً وسرياً ومحصوراً داخل الأوساط القيادية، أما في النظم التعددية فإن الجدل العام هو القاعدة، حيث يقوم على المجابهة بين التحاليل وحتى بين المشاريع المتنافسة، بالتالي توضع أمام المجتمع خيارات متعددة وتحاليل متنوعة توسع دائرة خياراته ويستنير الرأي العام بها، كما أن ذلك يسهم في بناء الميدان السياسي من خلال تحديد موقع الفاعلين في معسكر ما بالنسبة لبعضهم بعضاً: الأغلبية- المعارضة، أو

المعارضة البرلمانية والمعارضة خارج البرلمان فتجد المعارضة تعمد وفق هذا التوزيع والتموضع، إلى إظهار أخطاء السلطة السياسية وإهمالها وتقاعسها، في حين تعمد أحزاب السلطة أو الأغلبية إلى الدفاع عن السياسة المتبعة وشرحها وتبريرها وفي الوقت نفسه تشير إلى ضعف مشاريع خصومها، كذلك فإن الجدل السياسي يغني المسرح السياسي حين يمده بكلمات بارزة تسهل على المواطنين استبطان هويتها السياسية، من قبيل: يمين- يسار، ليبرالي-اشتراكي-مناصر للبيئة، إسلامي علماني، إلخ. فضيلة الجدل السياسي أنه يحد من العنف والمجابهات الجسدية، ليحل محلها تبادل الأفكار، الذي قد يأخذ طابعاً اقتصادياً عندما يتعلق الأمر بمجابهات بين الأرقام والملفات وكشوف الحسابات، وقد يتخذ طابعاً أخلاقياً عندما تتعلق التعبئة السياسية بقيم كلية مثل العدالة والحرية والتآزر الوطني، أو بمعضلة الفساد، التي هي أهم مآزق الحياة السياسية في العالم العربي.

3. الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي

كذلك فإن الأحزاب الإحيائية الإسلامية والحركات الجهادية والأحزاب القومية الأيديولوجية (ماركسية أو ذات بنية ميليشياوية) في المجال العربي، تشكل نموذجاً واضحاً لفكرة المجتمع المضاد، التي وبدلاً من بناء هوية مجتمعية مشتركة، أو ابتكار إطار ثقافي وفكري جامع، أو رابط مجتمعي موحد، إذا بها تجابه المجتمع في معتقداته وروابطه وتضاماته، وتعمد إلى فرض هوية أو مرجعية فكرية وقيمية بأسلوب عنفي أو إكراهي عليه، وحين تفشل في تحقيق ذلك، تتحول إلى فرقة أو زمرة منعزلة ومنشغلة بنفسها، وتفصل نفسها عن المجتمع وتتميز عنه بنمط وأسلوب حياتها الخاص وروابطها المغلقة ومنظومة قيمها ومعتقداتها، لتصبح في بنيتها ونشاطها مهددة للهوية العامة وللاستقرار الاجتماعي .

أنواع الأحزاب

تتميز بنية الأحزاب باختلاف طبيعتها، ويمكن إجراء تصنيفات عدة للأحزاب اعتماداً على جهة أو زاوية التصنيف، فهنالك تصنيف يقوم على مدى جدية الحزب في التزامه بمقولاته الفكرية والعقائدية، فصنفت تبعاً لذلك أحزاباً إيديولوجية، وبراغماتية، وأحزاب أشخاص، أما الأحزاب الأيديولوجية أو أحزاب البرامج فإنها تتمسك بمبادئ أو

أيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب، ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والدينية، وأما الأحزاب البراغماتية فتتسم بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف، وأخيراً أحزاب الأشخاص فهي بحسب تسميتها ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له، هذا الانتماء للزعيم مردّهُ قدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم، ما يجعل حزب الزعيم يظهر بكثافة في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، حيث تنتشر البيئة القبلية وتدني مستوى التعليم.

بالمقابل اعتمد أكثر باحثي الأحزاب السياسية تصنيفاً آخر ميزوا فيه بين أحزاب الإطار من جهة، والأحزاب الجماهيرية التي تشمل الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والفاشية من جهة أخرى، هذه الأحزاب تتواجد معاً في عدة بلدان خاصةً في غرب أوروبا حيث انبثقت الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الأحزاب الليبرالية والمحافظة، هنالك طبعاً بعض الأحزاب التي لا تندرج ضمن أي من هذا التصنيف الثنائي، لكنها تحمل خليطاً من خصائص هذين النوعين من الأحزاب[10].

I. أحزاب الإطار (Cadre Parties)

هي أحزاب تسيطر عليها جماعات من النخب السياسية الناشطة، وقد تبلورت هذه الأحزاب في أوروبا وأميركا خلال القرن التاسع عشر، حيث كانت الانتخابات في هذه البلدان مقتصرة على دافعي الضرائب ومالكي الاراضي، وحين أعطي حق التصويت لعدد كبير من الناس فإن التأثير السياسي للمنتخبين الجدد كان محدوداً، حيث انحصر التأثير السياسي بشريحة صغيرة من النافذين، واقتصر دور أغلب الناخبين على أن يكونوا متفرجين فقط لا مشاركين[11] .

سيطرت أحزاب الإطار الليبرالية والمحافظة على سياسة أوروبا في القرن التاسع عشر حيث مارست سلطةً عبر النشاط الانتخابي والبرلماني الذي يؤمن دعماً معنوياً

[10] Britanica Encyclopedia, Political Parties.

[11] in Shefter, Political Parties and the state, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, pp. 3-20

ومادياً للمرشحين في وقت الانتخابات، إضافة إلى الحفاظ على اتصال مستمر بين الرسميين المنتخبين والمقترعين.

ما تزال هذه الأحزاب تملأ المسرح السياسي في أوروبا، وهي تعتمد على لجان قليلة الاتساع، وغير مرتبطة بالمركز، ولا تعمل على مضاعفة المنتسبين إليها ولا على الإحاطة بمجموعات شعبية كبيرة، بل تحاول تجميع الشخصيات واستقطابها، وتوجه نشاطها بالكامل نحو الانتخابات والترتيبات البرلمانية التي تبقى إدارتها بين أيدي النواب[12].

لا يهتم حزب الإطار بالمشاكل السياسية، وتلعب العقيدة أو الأيديولوجيا دوراً ضعيفاً في داخله. أما الانتساب فيرتكز على المنفعة وعلى العرف، ويتم تمويل هذا الحزب من العطايا والهبات التي يقدمها مقرضو الأموال والتجار والمؤسسات الصناعية أو المصارف وهذا يبين الفرق بين حزب الإطار الذي يمثل عادةً اليمين البرجوازي وبين باقي الأحزاب، فحزب الإطار ليس بحاجة إلى استيعاب الجماهير لا مالياً ولا سياسياً، لأنه يقوم على النخبة والممولين والوجهاء.

II. الأحزاب الجماهيرية (Mass Based Parties)

في نهاية القرن التاسع عشر، نظمت الأحزاب الاشتراكية في أوروبا نفسها على أساس جماهيري، لأجل توعية وتنظيم العدد المتزايد من العمال وأصحاب المداخيل المحدودة، الذين بدأوا يشكلون أهميةً سياسيةً بسبب تمديد وتوسيع الانتخاب، ومع وصول عدد العضوية رقماً كبيرا فإن الحزب الجماهيري بدأ ينبثق كمنظمة قوية في تنظيم حملات تمويل كبيرة وفي نشر أفكاره داخل قسم مهم من السكان. هذا كان حال الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، الذي كان لديه أكثر من مليون عضو عام 1913م.

بالنسبة للأحزاب البرلمانية (أحزاب الإطار) يعتبر الحصول على المقاعد في المجالس السياسية هو الأساس في حياة الحزب وعلة كيانه والغاية النهائية من وجوده. أما الأحزاب الجماهيرية فيبقى الصراع الانتخابي والبرلماني مهماً إلا أنه ليس إلا أحد عناصر عمل الحزب وأحد الوسائل التي يستعملها من جملة وسائل أخرى لتحقيق غايات

[12] mond and Richard Gunther, Political Parties and Democracy, John Hopkins University Press, Baltimore and London, 2001, pp. 3-41

سياسية[13]. فبالنسبة للحزب الشيوعي، مثلاً، يعتبر هذا عنصراً ثانوياً جداً من ضمن استراتيجية عامة تهدف إلى الاستيلاء الكامل على الحكم وإلى ممارسته بصورة كاملة.

كذلك فإن طابع الاتصال بين عناصر الأحزاب يختلف بين أحزاب الإطار والأحزاب الجماهيرية. فالحزب الجماهيري يتميز ب الاتصال العامودي الذي هو وسيلة لإقامة التجانس والوحدة في الحزب، ويقوم على الجمع بين جهازين أحدهما تابعٌ للآخر، مثل الشعبة والدائرة، أو لجنة الدائرة واتحاد المقاطعة، واتحاد المقاطعة واللجنة المركزية، أما أحزاب الإطار فتتميز ب الاتصال الأفقي، حيث للجّان كامل الحرية في التواصل والتنسيق بينها دون إملاءٍ من القيادة. ويعتبر الحزب الشيوعي خير مثال على الاتصال العامودي حيث تكون حرية النقاش كبيرة داخل الخلايا وتتضاءل كلما سرنا صعداً في المراتب.

تتميز الأحزاب الجماهيرية بأنها أكثر مركزية وتنطلق من القمة، في حين أن أحزاب الإطار، التي هي لجان برلمانية وانتخابية، تنطلق من القاعدة، وتعمل اللجان المحلية الموجودة سابقاً على خلق تنظيم مركزي للتنسيق بين نشاطاتها، الأمر الذي يحد من سلطة المركز ويحفظ للجان أقصى قدر من الاستقلال. أما في الحزب الجماهيري فتنشأ اللجان والفروع المحلية بتوجيهٍ وإدارةٍ من المركز الحزبي الموجود قبل تشكّل جمهوره، ويستطيع هذا المركز أن يحدّ من حرية اللجان والفروع المحلية، ما يولد ترابطاً قوياً في الأنظمة الجماهيرية، في حين تتسبب اللجان المحلية بترابط ضعيف في أحزاب الأطر.

وبحكم أن الحزب الجماهيري قائم سلفاً، فإن المركز يربط بين كل خلايا الأساس، ما يجعل الحزب أكثر تماسكاً وانضباطاً من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني والانتخابي التي تقيم روابط من كل نوع بأي شكل كان. بالتالي ينعدم في أكثر الأحزاب الجماهيرية كل أثرٍ للعمل البرلماني. فالفاشية والشيوعية على وجه الخصوص، لا يعيران إلا أهمية ثانوية للخصومات الانتخابية، حيث ينصب عملهما الحقيقي في مكان آخر، يقوم على الدعاية والترويج وممارسة أعمالٍ فظة تكون أحياناً عنيفة: كالاضطرابات والتخريب والهجوم.

يوجد في هذه الأحزاب تنظيمٌ دقيق للانتساب يتممه دفع اشتراكات فردية بالغة الدقة، ويحل الشعب محلّ اللجان الموجودة في حزب الإطار، حيث يحتل التثقيف السياسي أهمية كبيرة. كما إن العقيدة تلعب دوراً كبيراً داخل هذه الأحزاب. أما الإدارة فترتكز على طرق أوتوقراطية (تعيين من قبل القيادة وتنصيب الذات). فنجد مثلاً، أن كلاً من الحزبين (الشيوعي والفاشي) يرتكز على مذهب جماعي صارم، يجعلهما أحزاباً

[13] فمثلا بالنسبة للحزب الراديكالي الفرنسي المهم هو الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية أما بالنسبة إلى الحركة الجمهورية الشعبية فالأصل هو بعث بعض القيم الفكرية والأدبية في الحياة السياسية الأمر الذي يعطي للعمل التربوي مكانا أكثر أهمية من المعارك الانتخابية. راجع: الأحزاب السياسية، مصدر سابق.

صلبة لا تكتفي بفرض انتساب سياسي وتسجيل دقيق لأعضائها، بل تفرض التزاماً شاملاً من أعضائها لا يفرق بين حياة العضو الخاصة وحياته العامة، بل يدعي الوصاية على هذه وتلك. هذا يعني أن الحزبين الشيوعي والفاشي (ومعه النازي) ينميّان لدى أتباعهما تعلقاً غير عقلاني مبنياً على أساطير ومعتقدات ذات طبيعة دينية، جامعين بين إيمان الكنيسة وانضباطية الجيش، فالشيوعي يقوم على نظام الخلايا، والنازي على نظام الميليشيا الخاصة. الشيوعي تعبير سياسي عن الطبقة العاملة أما النازي فقوة دفاعية عن الطبقات المتوسطة والبرجوازية ضد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة. أما في العقائد، فالشيوعية تؤمن بالجماهير، بينما تؤمن الفاشية أو النازية بالنخبة. الأولى تدين بالمساواة والثانية تدين بالأرستقراطية.

التنظيم المعقد للأحزاب الجماهيرية ومركزية قرارها، ولد ما يمكن تسميته ببنية أوليغارشية داخل هذه الأحزاب، أي سلطات واسعة لنخبة القيادة. وقد حاولت الأحزاب الاشتراكية التحكم بهذه الظاهرة والتقليل من آثارها ، عبر تطوير إجراءات ديمقراطية في اختيار القادة. حيث كان هؤلاء ينتخبون من قبل أعضاء الحزب، بأن تنتخب كل مجموعة حزبٍ محلية مندوباً لها إلى الهيئة العمومية للحزب، وفي اجتماع هذه الهيئة يتم اختيار قادة الحزب.

1. الحزب الشيوعي

كانت الأحزاب الشيوعية عبارة عن شظايا صغيرة منشقة عن الأحزاب الاشتراكية، ثم سلكت في العام 1924 نتيجة القرار كومنترن (المؤتمر الثالث العالمي لاتحاد أحزاب الطبقة العاملة) خط النموذج السوفيتي، فأصبحت أحزاباً جماهيرية تستند إلى عضوية أكبر عدد من المواطنين، على الرغم من اقتصار العضوية على الذين تعرفوا إلى العقيدة الماركسية اللينينية وتبنوها.

وفي العام 1890 و 1900 أحلت الأحزاب الاشتراكية محل الهياكل الهرمة للجان المصغرة المستقلة عن بعضها البعض، مجموعة من الخلايا الشعبية المفتوحة تماماً أمام الأتباع والمتينة الترابط فيما بينها. وبين 1925 و 1930 اعتمدت الأحزاب الشيوعية بنية أكثر أصالة أيضاً ترتكز على الحلقات الصغيرة المنفصلة عن بعضها البعض، واعتماد تقنية الاتصال العامودي للربط بينها.

حين كانت اللجان المحلية من أحزاب الإطار الاشتراكية تركز على تنظيم الجهود وتحصيل الدعم من منطقة جغرافية محددة، فقد طورت الأحزاب الشيوعية بنية تنظيمية جديدة من خلال تشكيل خلاياها في أماكن العمل. وقد كانت خلية مكان العمل العنصر الأصلي

لتنظيم الحزب الشيوعي، وهي رابطٌ يجمع أعضاء الحزب الذين يعتمدون على نفس المُنشأة أو مكان العمل أو المستودع أو مؤسسة العمل الاحترافي (مدرسة أو جامعة مثلا).

أثبتت خلايا مكان العمل أنها أكثر تأثيراً من الأحزاب الأخرى. وقد وحاولت الأحزاب الأخرى تقليدها دون أن تنجح. قادت منظمات مهذه كل خلية للاهتمام بمشاكل ذات طابع احترافي وجماعي بدل أن تكون ذات طابع سياسي. وبحكم أن الخلايا هي مجموعاتٌ مختلفةٌ تسير في اتجاهات متعددة، صار لزاماً أن يكون لديها بنية أو هيكلية حزب قوية وأن يكون لدى قادة الحزب سلطة واسعة.

وهذا ما ولّد خاصيةً ثانيةً أساسيةً للأحزاب الشيوعية، وهي مركزية قيادة حادة وعالية الدرجة. وعلى الرغم من وجود نقاش حر داخل خلايا الحزب الشيوعي، إلا أن هذا النقاش يتوقف حين تحسم القيادة القرار وعلى الجميع التقيد به. هذا الأمر حد من الانشقاقات داخل الأحزاب الشيوعية، مقابل الانشقاقات التي كانت تحصل من حين لآخر داخل الأحزاب الاشتراكية وتسببت بانقسامها وشلها.

هنالك خاصية إضافية للأحزاب الشيوعية، وهي أهمية الأيديولوجيا. فبعد أن كانت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية ذات طبيعة عقائدية قبل العام 1914، أصبحت بين الحربين العالميتين وما بعد ذلك أكثر براغماتية هذا إذا لم تكن انتهازية. في حين كان للأيديولوجية في الأحزاب الشيوعية موقعٌ جوهري وأساسي ، وكان الاهتمام الأساسي للحزب هو زرع العقيدة الماركسية في ذهنية أعضائها.

بحكم الطبيعة الأديولوجية للأحزاب الشيوعية، فقد كانت هذه الأحزاب تعتبر نفسها أحزابا طليعية. فالحزب في مفهوم لينين هو الطليعة المستنيرة للطبقة العاملة التي يحركها المفهوم الماركسي لمبدأ الثورة التاريخي. وعليه فإن هذه الطليعة المشكّلة من مناضلين مدرّبين في الصراعات الطبقية ومربين بدقة على المستوى الأيديولوجي، لها الحق في أن تعتبر نفسها الممثل الوحيد لتطلعات العمال الثورية. ولهذا السبب فإنها لن تسمح بعد وصولها إلى السلطة بوجود أحزاب منافسة لها لأن ذلك قد يؤدي إلى تقسيم الطبقة العاملة نفسها.

هذا لا يعني أن يكون حزب الطبقة العاملة مؤلفاً بالضرورة من العمال حصراً، فالأمر الأساسي بنظر لينين هو أن يتبنى القادة والمناضلون خطاً بروليتارياً صحيحاً في تحليلاتهم وسلوكهم. ما سمح بأن تكون القيادة مؤلفة من شخصيات لا تنتمي في أصولها الاجتماعية إلى طبقة العمال، وكانت تستقطب داخل أعضائها شخصيات منحدرة من الفئات الوسطى المثقفة، وهم الطلاب والأساتذة الموظفون العموميون وكذلك الفئات الوسطى من التجار وأصحاب المشاريع المستقلين. حيث شكل هؤلاء رأس

الحربة في مقاومة السلطة الرأسمالية والقوى الاستعمارية.

2. الأحزاب الفاشية والنازية

شهدت عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين انبثاق الأحزاب الفاشية التي عمدت مثلما عمدت الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، إلى تنظيم أكبر عدد ممكن من الأعضاء من دون أن تدّعي أنها تمثّل الجماهير الكبرى للشعب. فتعاليمها كانت سلطوية ونخبوية، واعتبرت أن المجتمعات يجب أن توجه وتقاد من قبل قيادة قادرة وموهوبة من قبل النخبة.

تشبه بنية هذه الأحزاب هيكلية الجيوش، التي تنظم لضمان طاعة العدد الكبير من الأفراد للقيادة النخبوية عن طريق الانضباط الدقيق. لذلك كانت هيكلية الحزب مؤلفة من نمط عسكري ميليشياوي، مؤلف من نخبة قيادية تخضع للرأس خضوعاً مطلقاً، ومن بنية هرمية مؤلفة من وحدات في القاعدة التي هي قليلة، لكنها عندما تنضم إلى وحدات أخرى، تشكل جماعات تصبح أكبر وأكبر. وقد كانت الرتب والبذلات والأوامر والتحيات والمشي العسكري، والطاعة المطلقة هي سمة الأحزاب الفاشية.

عامل آخر أساسي في هذه الأحزاب أنها تقوم على العقيدة الفاشية التي تُعلّم بأن القوة والسلطة يجب حيازتها من قبل أقليات منظمة قادرة على استعمال العنف والقوة. لذلك فإن الحزب استعمل الميليشيا لتأكيد انتصاره في صراع القوة والتحكم فوق الجماهير المنظمة. بيد أن فوز الحلفاء في العام 1945 أدى إلى انهزام الأحزاب الفاشية النازية، وتسبب بتوقف نمو الفاشية وزوالها وانحسارها في أوروبا، مع استثناءاتٍ نادرة.

الأفضلية الأساسية المعطاة للانتظام وعلى القوة التي يكتسبها الحزب، تقف وراءها رغبة بتأمين تماسك الحزب، بحيث يمكن قبول عناصر مخالفة من وجهة النظر العقائدية، وفتح باب الانتساب حتى لو لم يؤمن كثيرا بالعقيدة الحزبية، مقابل الانضباط والانتظام الذي يشبه انضباط الجيش المنظم. نتيجة لذلك أدى التفضيل للطاعة إلى تأخر أيديولوجي. فظهر في الأحزاب الشيوعية مثلاً افتقار عقائدي حين اكتفت ببعض المبادئ الأولية والصلبة وبمراسيم مبسطة وبمجموعة من الإجراءات العملية هدفها الأساسي هو إذكاء الطاعة تجاه المنظمة. هذا التبسيط كان ضرورياً للتوسع جماهيرياً، لكن تسبب بافتقار عقائدي أصاب القمة نفسها، فأصبحت الحياة الفكرية لدى الكوادر فقيرة بشكل عجيب، حيث لم تعد تجد نشاط نظرياً أو عقائدياً حقيقاً[14].

[14] الأحزاب السياسية، مصدر سابق.

هذا الإيقاع الفكري، يبدو أكثر وضوحاً لدى الأحزاب الفاشية، التي تمتهن عن عمد ازدراء العقائد. فموسيليني رمز الفاشية قال أن الفاشية هي في الأساس عمل منظم. لذلك لم يعد هنالك حاجة ماسة داخل الحزب إلى تطوير مفاهيم فلسفية غير ما يقرره الحزب الذي أكد أنه لا يحمل مفاهيم فلسفية، بل كان الانضباط بنظره هو الركيزة الأساسية للطائفة الحزبية، ليصبح الانضباط نفسه هو العقيدة .
نتيجة لذلك أصبحت الطاعة أساس الطائفة الحزبية ومنبع التضامن الذي يوحد بين الأعضاء، بحيث ساد تعريف الحزب بأنه "تجمع من المواطنين يجتمعون حول انتظام واحد" بدل تعريفه بأنه "جمع من المواطنين يلتفون حول عقيدة واحدة أو برنامج موحد".
تشترك الأحزاب ذات النزعة الفاشية أو النازية برفض انقسام المجتمع إلى طبقات أو فئات اجتماعية أو هويات متنافسة، مثلما تفعل الأحزاب الشيوعية التي تقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين: الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية. فالأحزاب الفاشية والنازية تدعي لنفسها التعبير عن وحدة الأمة والدولة والشعب. لكنها وحدة تكثفت وتركزت بيد زعيم (هتلر، موسيليني، فرانكو) يملك صلاحية مطلقة في تحديد وصياغة هذه الوحدة، ويملك تقرير مصير الأمة التي عليها واجب طاعته والانقياد له.

تكوين الأحزاب

يرتدي الهيكل أهمية كبرى في تحديد العضوية ومستوى الالتزام بداخلها ومراتب الأتباع، وانتقاء القادة وتحديد مساحة سلطاتهم، ويفسر أيضاً قوة بعض الأحزاب وفاعليتها وضعف الأحزاب الأخرى وعدم فعاليتها.

ا. عضوية الحزب

لكل حزب مفهوم خاص للعضوية. فتجد مثلاً، أن الفرق بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير ليس في الضخامة بل في التركيب، حيث تتوجه أحزاب الجماهير إلى الناس والعامة التي تدفع الاشتراكات وتتلقى التثقيف السياسي لتتعلم كيف تتدخل في حياة الدولة، أما أحزاب الأطر فيهمها تجميع الوجهاء لإعداد الانتخابات وتوجيهها والمحافظة على الاتصال بالمرشحين. فالوجهاء النافذون بما لهم من اسم وهيبة وتأثير يستخدمون كضمان للمرشح في كسب الأصوات له. ما تحصل عليه أحزاب الجماهير

بالعدد تحصل عليه أحزاب الأطر بالاختيار. ما يعني أن الانتساب إلى أحزاب الأطر لا يأخذ المعنى ذاته، إذ هو عمل شخصي مرتكز على الكفاءات والوضع الخاص للإنسان وتحدده الصفات الفردية، وهو عمل محصور ببعض الأفراد ويرتكز على اختيار دقيق ومغلق. يدخل في هذا الأحزاب الأمريكية وغالبية الأحزاب المحافظة الأوروبية. أما الأحزاب الجماهيرية فتطبق طريقة شكلية للانتساب ومؤداها التوقيع على تعهد مرة واحدة ودفع اشتراك سنوي، في حين تتجاهل أحزاب الأطر كلا الأمرين، حيث يتم دخول هذه الأحزاب دون إجراءات رسمية، ويحل نظام الهبات غير المنظمة محل الاشتراكات. ولا توجد مقاييس واضحة للانتساب . فقط النشاط الظاهر المبذول داخل الحزب هو الذي يحدد درجة وقوة المشاركة.

يمكن تصنيف درجة حضور الشخص وقوة مشاركته ومستوى انتماءه إلى أي حزب استناداً إلى التصنيف الآتي: ناخبون، محبذون، منتسبون، مناضلون. هذا التصنيف متوفر في جميع الأحزاب تقريباً، ويختلف تشخيصهم وتحديدهم تبعاً لاختلاف طبيعة الأحزاب وهيكليتها[15].

الناخبون: وهي الحلقة الأوسع وتشمل الذين يصوتون للمرشحين الذين يقدمهم الحزب للانتخابات العامة أو المحلية. تمتاز هذه الفئة بأنها سهلة العد، ويشكل تعداد الناخبين في أحزاب الأطر المقياس الوحيد للطائفة الحزبية، حيث تقاس قوة الحزب وضعفه بتعداد ناخبيه. ويمكن متابعة تطور حزب ما من خلال تطور ناخبيه. وقياس ديمقراطية أجهزة القيادة بمقارنة توزعها مع توزع ناخبي الحزب. أما في أحزاب الجماهير فيؤخذ المنتسبون كأساس لهذا التمثيل، ما يفرض عليها تحديد العلاقات بين فئتي الناخبين والمنتسبين، لأن كلا منهما يشكل طائفة متميزة تحاول فيها فئة المنتسبين أن توجه الأخرى. وتحاول عن طريق لجان القيادة المنبثقة من المنتسبين إخضاع النواب الذين يختارهم الناخبون. لذلك فإن رد فعل المنتسبين على الأزمات والأحداث الداخلية أكثر قوة من رد فعل الناخبين.

المحبذون: وهم أكثر من منتخبين ويعترفون بميلهم نحو الحزب ويدافعون عنه ويساندونه بالمال، وقد يشتركون في مؤسسات الحزب الفرعية. مفهوم الناخب بسيط وواضح أما مفهوم المحبذ فمبهم ومعقد. المحبذ أكثر من ناخب وأدنى من منتسب، وهو كالناخب يعطي صوته للحزب ولكنه لا يقف عند هذا الحد، بل يعلن موافقته للحزب ويعلن تفضيله له سياسياً. يقترع الناخب بالسرية التي يؤمنها المعزَل ولا يعلن عن اختياره، أما الناخب الذي يعلن صوته لا يبقى ناخبا عادياً بل يشرع في أن يغدو محبذاً.

[15] راجع: الأحزاب السياسية، مصدر سابق.

وفي الوقت نفسه يحرك المحبذ بعمله هذا ظاهرة العدوى الاجتماعية. فاعتراف الناخب يحمل بين طياته عنصر الدعاية وهو يقربه من بقية المحبذين ويخلق الارتباطات الأولى في الطائفة الحزبية. فالناخبون لا يشكلون طائفة حقيقية لأنهم لا يعرفون بعضهم بعضاً، هم مجرد جماعة محددة بمجموعها الكلي فقط وقابلة للمقاييس الإحصائية، أما المحبذون فيشكلون طائفة، غالباً ما تكون بدائية ومفككة ولكنها موجودة فعلاً.

حين لا يعود المحبذ متموضعاً في منطقة الانتماء السلبي، أي المجاهرة بالتأييد من دون الانتماء، ويبدأ ببذل جهد إيجابي لمصلحة الحزب كقراءة منشوراته بانتظام ومؤازرته في تظاهراته واجتماعاته العامة ثم دفع هبات أو اشتراكات والقيام بنشاطات دعائية مناقشة أو خطابات لمصلحته مثلا، عندها ينتقل المحبذ إلى الانتساب الفعلي بل وإلى النضال.

المحبذ أدنى من منتسب، ما يعني أن ارتباطه بالحزب لا يُكرَّس بالارتباطات الرسمية والنظامية القائمة على التعهد الخطي والاشتراك المنتظم. فالمحبذ يرفض الانتساب لأنه ينفر من الانضباط ولأنه يرفض التخلي عن استقلاله الذاتي، إلا أنه في الوقت نفسه يشكل خزاناً طبيعياً للمنتسبين في المستقبل، المنفتحين أكثر من غيرهم على دعاية الحزب وباستطاعتهم توسيع دائرة الحزبيين أنفسهم، وأنهم أهل لأن يمكنوا الحزب من التسرب إلى الأماكن المعادية له بطبيعتها. لكن هذه المهمات لا يمكن أن تنجز بشكل لائق إلا إذا أقلع المحبذون عن أن يكونوا كتلة لا شكل لها غير مميزة ولا منظورة، وإلا إذا أحيطت بأنظمة جماعية كالمنتسبين. من هنا كانت الحاجة إلى أجهزة ملحقة بالحزب تفتح للمحبذين هذه التسمية العامة "أجهزة ملحقة" تشمل التجمعات المختلفة التي ينشئها الحزب ويراقبها فعلاً أو قانوناً، تمكنه من توسيع مساهمات الناس للحزب وتعميقها. من الأجهزة الملحقة: تجمعات شبيبية، اتحادات نسائية، جمعيات رياضية، رابطة محاربين قدامي، نوادٍ ثقافية، نوادي تسلية، نقابات، جمعيات صداقة.

المنتسب: ويشمل أعضاء الحزب، وعناصر تكوينه. فهم منظموه ومسيروه ويؤمنون الدعاية له ويوفرون دعماً لنشاطه العام. في أحزاب الأطر، يكون الانتساب غير موجود. أما في الأحزاب الجماهيرية، فإن الانتساب يكون منظماً، ويخضع لشكلية من الالتزام ودفع الرسوم واعتناق عقائد الحزب ومبادئه.

المناضلون: المناضل تعبير ظهر في المصطلح السياسي في نهاية القرن التاسع عشر. هو أكثر من منتسب أو دافع الاشتراك، ويدل في أحزاب الجماهير على فئة خاصة من المنتسبين. فالمناضل هو المنتسب العامل الذي يشكل النواة لكل مجموعة أساسية في الحزب، بسبب الالتزام الجدي والمنتظم بحضور الاجتماعات، والمساهمة في نشر التعليمات، ودعم الدعاية وتنظيمها، والإعداد للحملات الانتخابية. ويجب هنا عدم الخلط

بين المناضلين وبين القادة. فالمناضلون ليسوا رؤساء بل منفذين وبدونهم يستحيل وجود تنفيذ حقيقي ممكن، إذ ليس هناك تنظيم قابل للحياة دون التزام ناشط من الأفراد لخدمة الأهداف التي يحددها لنفسه. المناضلون هم الذين يعملون فعلاً للحزب، أما بقية المنتسبين فلا يقدمون إلا أسماءهم على سجل وبعضاً من المال للصناديق.

من هنا فإن روابط التضامن لدى الناخبين والمحبذين والمنتسبين والمناضلين بالحزب ليست واحدة، فالمناضل لا يتميز بأنه أكثر تعلقاً بنسبة مرتين أو ثلاث من المنتسب بالحزب، إذ إن الفارق في ارتباطه ليس كمياً بل كيفياً، أي هو ارتباط من نوع آخر.

طبيعة ارتباط المناضل بالحزب تختلف باختلاف طبيعة الحزب نفسه. ففي أحزاب الأطر، يحتل الحزب في حياة المناضل الراديكالي مكاناً ضعيفاً. هو يحضر من وقت لآخر اجتماعات شعبية ويحاول الحصول على بعض الخدمات على يد نائبه، ثم يلاحق المؤتمرات السياسية الوطنية وخصوصا المحلية ، وتبقى المساهمة ذات طابع سياسي صرف.

أما في الأحزاب الشمولية، مثل الحزب الشيوعي، فالنضال بداخله يتطلب من معتنق الحزب نشاطاً سياسياً أكثر زخماً، هو ملزم بالنضال ضمن إطار الخلية وعليه أن ينشر تعليمات الحزب وأن يفسر النصوص الأساسية. بل يجب أن تكون حياته المهنية والخاصة محاطة بالحزب، بحيث لا يعود هنالك فرق بين الحياة العامة والحياة الخاصة. فالحياة كلها حزبية، هكذا يحدد الحزب بالشمولي، حين لا يترك أي نشاط للمنتسب خارج مراقبة الحزب. وفي الأنظمة ذات الحزب الواحد كل شيء معدٍ لكي لا يبقى للمواطن أية لحظة راحة حقيقية تتيح له البقاء لوحده وأمام نفسه للتفكير. فكل أوقات الراحة الرسمية تخصص لخدمة الحزب والأجهزة الملحقة.

الانسجام يجب أن يكون قوياً في هذه الأحزاب، فالانقسامات الداخلية والميول والتشعبات ممنوعة. ولا توجد أكثرية ولا أقلية ، فالذي لا يوافق على مذهب الحزب ككل يجب أن يتركه، والمعارضون أمام خيارين إما الخضوع أو الطرد. أما في أحزاب الأطر فليس للعقيدة أهمية أساسية ، واختلافات الحزبيين العقائدية ثانوية ما داموا متفقين في استراتيجية الحزب العامة ومناهجه الانتخابية والحكومية.

الاختلاف في الأحزاب الشمولية محظور وتكون العقيدة ذات صفة أساسية وصلبة وهي تشكل اللحمة الفكرية والأخلاقية في حياة الحزبيين وأسلوب تفكيرهم وفلسفتهم وإيمانهم، التي تظهر جميعها كنظام كامل ومتماسك لتفسير الكون تكون أجزاؤه كلها مترابطة. فالاختلاف العقائدي موجب لتصدع الحزب. ولهذا نزعت الأحزاب الشمولية إلى تعميم الشعور بالقدسية لدى المنتسبين إليها، على معتقداتها ورموزها، وأحاطت نفسها بالاحترام، واعتبرت نفسها سامية ومتفوقة وفوق الانتقاد ولا نقاش حولها وغير عرضة للمزاح ولا للهزء. في حين ليس لأحزاب الأطر

هذه الصفة، بل بقيت دنيوية وخارج نطاق القدسية ولهذا السبب سميت الأحزاب الشيوعية بأنها ديانة زمنية.

II. قيادة الأحزاب

أحلت الثورة الفرنسية الشرعية الديمقراطية محل الشرعية الملكية وخلال قرون بدا طبيعياً أن تأخذها الأحزاب بعين الاعتبار لتكون قيادتها مختارة عن طريق الانتخاب. أما الشيوعية فبقي أساس الشرعية لديها هو الانتماء إلى الطبقة العاملة لممارسة السلطة، في حين تواجه الفاشية شرعية الانتخاب بشرعية أرستقراطية ، فالسلطة يجب أن تكون لأولئك الذين يستطيعون وحدهم حملها نتيجة مواهبهم الطبيعية.

ورغم أن الأحزاب تأخذ الديمقراطية بعين الاعتبار، إلا أن الفعالية العملية تحملها بشدة على تطبيق العكس. فالمبادئ الديمقراطية تقضي بانتخاب القادة على كل المستويات، إلا أن ضرورات المنافسة والصراع السياسي، تفرض على الحزب ممارسة أوتوقراطية مبطنة تشبه أوتوقراطية الأحزاب التي تواجهها أو تنافسها لضمان تماسك الحزب وصموده. هذا يصبح متاحاً حين لا يرفض المنتسبون إلى هذه الأحزاب تعزيز القادة لقيادتهم، ولا يقيمون بوجههم العراقيل لزيادة صلاحياتهم، بل يعززون ذلك بالإعلاء من شأنهم وتصويرهم على أنهم قادةٌ استثنائيون وموهوبون.

ويمكن تشبيه تقنية التمويه هذه بتلك التي تستعملها بعض الدول المعاصرة لبلوغ الأهداف ذاتها: وهي إقرار حكم أوتوقراطي وراء شعارات ومظاهر ديمقراطية. تتعلق درجة اتساع هذه النزعة بقوة الشعور الديمقراطي للمنتسبين، عقيدة الحزب، التركيب الاجتماعي للحزب، وعمر الحزب. وككل الكتل الإنسانية تكون الأحزاب محافظة ولا تغير بناءها بسهولة حتى لو دفعها التطور إلى ذلك.

III. اختيار القادة:

هناك أوتوقراطية معلنة وهي الاستثناء، وهناك أوتوقراطية مقنعة وهي القاعدة. الأولى توجد أولاً في الأحزاب الفاشية أو الشبيهة بها، حيث تحل رغبة الفوهور في الحزب النازي مثلاً محل الانتخاب كأساس للشرعية، وتكون الإدارة العليا مؤمنة من زعيم نصب نفسه بنفسه نظراً إلى طبيعته أو إلى الظروف. النظرية الألمانية التي ترى الفوهور رجل العناية الإلهية، تتجسد في ذاته الطائفة الجرمانية، وبهذه الصفة يمارس السيادة. والنظرية الأقل تصوفاً ترى صفة العناية الإلهية في الظروف التي أدت إلى وضع الزعيم على رأس الحرب. في الحالة الأولى يكون الزعيم فوق

البشر، وفي الثانية يكون الزعيم رجلاً عادياً هيأه القدر ليكون وحده قادراً على الاضطلاع بإدارة الحزب العليا. ومع ذلك تضطر هذه الأحزاب أن تتكيف مع المبدأ الديمقراطي وأن تفسح له مكانا ولو ظاهريا على الأقل، نتيجة قوة المبادئ وشعبية الديمقراطية في إسباغ الشرعية على أية قيادة.

أما الأوتوقراطية المبطنة، فتجدها في أكثر الأحزاب، بما فيها ذات الطابع الديمقراطي. وذلك حين تتخذ شكلاً أوليغارشياً، بأن تعمد طبقة من الرؤساء إلى تكوين طائفة مغلقة على نفسها، أي تكوين حلقة داخلية يصعب ولوجها. فمن حيث المبدأ يفترض بالانتخاب أن يمنع نشوء الأوليغارشية أما من حيث الواقع فيبدو أنه يعززها. فالجماهير بطبيعتها محافظة وتتعلق برؤسائها القدامى وتقف موقف الحذر من الوجوه الجديدة.

IV. سلطة القادة:

أمران يهيمنان على تطور الأحزاب السياسية منذ بداية القرن وهما: تزايد سلطة القادة ثم الاتجاه نحو أشكال من السلطة الشخصية. فنمو السلطة وتشخصن السلطة ظاهرتان ملحوظتان عند الكثير من المجموعات الإنسانية، ليس في الأحزاب فقط. وقد خاب أمل دوركايم حين اعتبر أن ضعف السلطة وسيرها المتصاعد نحو المؤسسة هي خاصية أساسية لنمو الديمقراطية. هذا التطور يشكل العنصر الأساسي لتزايد السلطة وتشخصن السلطة لأنهما يتوافقان مع تزايد وجود الجماهير[16].

كان هذا واضحاً في الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، وكان بارزاً في الفاشية التي قلبت الاتجاه رأساً على عقب، حيث كانت أول من نمى عبادة الزعيم والتركيز على شخصه وعلى وظيفته. السلطة بالنسبة إلى هذه الأحزاب تستمد من الزعيم لا من الانتخابات، وسلطة الزعيم تأتي من شخصيته وصفاته الفردية وعصمته الذاتية وصفته كرجل العناية الإلهية. كان قول الفاشيين: "موسيليني دائما على حق". أما الألمان فذهبوا أبعد من ذلك، حين صاغوا نظرية حقوقية كاملة وجديدة هي نظرية الفوهررية ليشرحوا وليبرروا زعامة وسيادة أدولف هتلر. وانتهى الحال بالأحزاب الشيوعية إلى أن تسلك الطريق نفسه، فقلبت نهجها القديم تحت تأثير أسباب مختلفة، حين تم ترسيخ عبادة ستالين داخل الحزب في الاتحاد السوفييتي، ثم أخذت باقي الأحزاب الشيوعية في العالم تقلد الحزب الشقيق الكبير لتعزيز الاتجاهات الشخصية وتنسج هالة صوفية وقدسية حول زعيم الحزب. فغدا الزعيم بذلك كلي القدرة عالماً بكل شيء معصوماً

[16] الأحزاب السياسية، مصدر سابق.

عن الخطأ لا متناهي الطيبة والحكمة وكل كلمة تخرج من فمه هي الحقيقة ذاتها وكل إرادة تصدر عنه هي قانون الحزب. وقد أتاحت وسائل الإعلام العصرية للزعيم حضوراً دائما وفائق الحد، ليدخل صوته إلى كل مكان بفضل الراديو، وتعلق صورته في كل المباني العمومية، وعلى كل الجدران، وفي بيت كل مناضل.

هي ظاهرة لم تقتصر على الأحزاب الشيوعية، بل عممت نفسها على كل الأحزاب الثورية والنضالية وحركات التحرر والتيارات الدينية، بخاصة في المجال العربي والإسلامي ونجد هذا في أحزاب البعث، والتيار الناصري، والأحزاب القومية، وحزب الله في لبنان، والتيارات السلفية-الجهادية.

الأحزاب السياسية والسلطة والتمثيل

لدى جميع الأحزاب وظيفة واحدة، سواءً أكانت محافظةً أم ثورية، أحاديةً أم متعددة، وهي ممارسة السلطة السياسية، سواء أكان عبر تشكيل حكومة أو ممارسة دور المعارضة. وهي وظيفة أساسية في تحديد الحزب وتعريفه.

ويمكن نظرياً تمييز الأحزاب الثورية التي تعمل على حيازة السلطة عن طريق العنف (مؤامرات حرب غوريلا..) من الأحزاب التي تعمل داخل إطار قانوني للانتخابات. لكن هذا التمييز لا يسهل تطبيقه، بسبب أن نفس الأحزاب التي تعتمد الإطار القانوني للانتخابات تستعمل الأسلوبين بالتوازي أو بالتعاقب، اعتماداً على الظروف. ففي عشرينيات القرن العشرين، مثلا، ارتأت الأحزاب الشيوعية أن تحوز السلطة عبر الانتخاب، في الوقت نفسه كانت تطور نشاطاً تحت الأرض ذو طبيعة ثورية، وكانوا أحياناً يوظفون تقنية المؤامرة، مثل ما حدث في إيطاليا والنمسا وألمانيا وبولندا وروسيا، وأحياناً يحصرون صراعهم بصناديق الاقتراع مثل ما حصل في بريطانيا وفرنسا.

لقانون الاقتراع في الحياة السياسية تأثيرٌ ضخم على أساليب وجود الأحزاب. ففي نظم الحزب الوحد يكون اللجوء إلى الاقتراع لمنح الحكام الصفة الشرعية واختبار قدراتهم على تأطير الناخبين فقط، في حين يشكل الانتخاب في النظم التعددية اللحظة القوية في المنافسة بين التشكيلات المهتمة بالوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.

في هذا السياق، نميز بين الأحزاب (الإدارية) التي تدور في فلك السلطة والأحزاب الاحتجاجية.

أما أحزاب السلطة، فهي مقيمة بالقرب من السلطة ومهيأة وفقاً لتقلبات التناوب الديمقراطي لتشكّل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي. هذه الأحزاب، وبحكم توقعها المستمر لتولي المناصب السياسية وممارسة السلطة، فإن لغتها واستراتيجيتها تتحدد تبعاً لواقعها، فلا تقدم وعوداً لا يمكنها الإيفاء بها، ولا تحرض على الدولة ومؤسساتها، وتبتعد عن الراديكالية في الطرح ليكون بإمكانها كسب أكبر عدد من الأصوات والناخبين ، وتضمن بقاءها في دائرة المرشحين والمحتملين لاستلام السلطة.

أما الأحزاب الاحتجاجية فتولد من الرفض، وتشق لنفسها طريقاً داخل الناخبين من خلال استقطاب الاستياء أو الكبت، الأمر الذي يلون لغتها السياسية بالانفعالية. هذه الأحزاب هي غالباً الأحزاب التي تنطق باسم مجموعات مضطهدة أو مستبعدة من اللعبة السياسية. لذلك فإنها تسعى إلى فرض نفسها في المشهد السياسي عبر تبنيها لغة فظة تقطع صلاتها بالحذر المهدئ للتجمعات ذات النزعة الأغلبية، ذلك أنها لا تتطلع حقيقة إلى ممارسة السلطة على المستوى الوطني، ولا تستقطب قضيتها الإجماع عليها أو التأييد الواسع حولها، من قبيل مقاومة النزعة الصناعية المدمرة للبيئة، ومسألة الهجرة والمهاجرين.

النظم السياسية والأحزاب

يشكل النظام الانتخابي عنصراً من العناصر المكونة لنمط الأحزاب، لأن طريقة الاقتراع توجه كل أحزاب البلد في الاتجاه نفسه. وبالعكس فإن نمط الحزب يلعب دوراً رئيسياً في النظام الانتخابي. حيث تساعد الثنائية على تبني الاقتراع الأكثري ذي الدورة الواحدة، في حين يستبعد الاقتراع الأكثري الأحزاب الأحادية. فنمط الأحزاب والنظام الانتخابي واقعتان متلازمتان ومتلاحمتان.

من هنا فإن صحة التمثيل السياسي رهن بالنظام الانتخابي وبنمط الأحزاب لأنهما كعنصرين من ذات المركب يندر فصل الواحد عن الآخر. فتجد مثلاً أن الاقتراع النسبي يساعد على قيام نظام الأحزاب المتعددة والصلبة والمستقلة والمستقرة. أما الاقتراع الأكثري ذو الدورتين فيساعد على قيام الأحزاب المتعددة المرنة المترابطة والمستقرة نوعاً ما. وأما الاقتراع الأكثري ذو الدورة الواحدة فيساعد على قيام نظام ثنائي للأحزاب، حيث يتعاقب على السلطة أحد الحزبين الرئيسيين. في حين استطاعت الدكتاتوريات أن تعيد بناء نفسها من خلال نظام الحزب الواحد، حيث يتقدم المرشح في

الحزب الواحد لا ليستمد مشروعيته، بل لينتزع تأييد الأغلبية له وثقتهم ورضاهم، والتي يفترض أن تتجاوز 99 بالمئة وإلا عدت انتكاسة شعبية له. فإذا كان الواقع يدل على أن الدكتاتورية قديمة قدم العالم فإن الدكتاتورية المستندة إلى حزب واحد كما كان حال إيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفييتي وجبهات التحرير العربية في تونس والجزائر، وكما هو حال حزب البعث العربي، هي نظام جديد، هو نظام الحزب الوحيد، الذي هو بمثابة تكييف تقني للدكتاتورية المتولدة من إطار ديمقراطي.

وقد أدى نمو الأحزاب في القرن العشرين، إلى أحداث تحول عميق في كيان الأنظمة السياسية، فكما أن الديكتاتوريات المستندة إلى الحزب الواحد لا تشبه إلا من بعيد أنظمة الحكم الشخصية أو العسكرية التعسفية، كذلك فإن الديمقراطيات الحديثة المرتكزة إلى التعددية في الأحزاب المنظمة والمنضبطة مختلفة تماماً عن أنظمة الحكم الفردية خلال القرن التاسع عشر.

إحلال نظام قائم على أحزاب سياسية محل نظام يخلو من الأحزاب السياسية، دفع إلى إعادة النظر الكامل في التحليلات التقليدية للأنظمة السياسية. فالتمييز بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني يوشك أن يصبح دون معنى. إذ تجد النظام الإنكليزي بعيداً عن النظام الفرنسي وعن النظام الأمريكي بالرغم من التشابه الظاهر في المؤسسات ومفاهيم الوزارة ومسألة الثقة والمسؤولية السياسية، ولكنها لا تحمل المعنى نفسه في ظل النظام الحزبي الثنائي وفي النظام الحزبي التعددي، وفي النظام الحزبي الأحادي.

لذلك، فجَّر نمو الأحزاب التقسيمات القديمة للأنظمة السياسية، والمستوحاة من أرسطو أو مونتسكيو. حيث لم يعد التناقض الكلاسيكي بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ونظام سيطرة المجلس النيابي يشكل محور الحقوق الدستورية المعاصرة، بقدر ما باتت الأنظمة تتقارب وتتباين بحسب النظام الحزبي.

الأحزاب في المجال العربي

تعاني الأحزاب السياسية في العالم العربي من مشكلتين:

أولهما القيود العالية التي تضعها السلطات على العمل السياسي، حيث تميل أغلب الأنظمة العربية إلى حظر العمل الحزبي، واعتماد قانون الطوارئ الذي يرجئ

تداول السلطة ويرفع الحياة السياسية على أسس ديمقراطية، الأمر الذي جعل العمل الحزبي من المحظورات والنشاطات الخارجة على القانون.

ثانيهما بنية الأحزاب السياسية نفسها، التي تولدت في سياق مواجهة ضد الاستعمار، أو رد فعل ضد مظاهر التفكك والتبعية ومظاهر التغريب، أو مسعى يائس لمواجهة استبداد السلطة السياسية وتعسفها. ما غلَّب على أكثرها الطابع الاحتجاجي، والعمل السري، والبناء الأيديولوجي أو العقائدي الذي يهدف لا إلى تعزيز الحياة الديمقراطية وإطلاق العمليات الانتخابية وتثبيت الصفة التمثيلية للحزب السياسي، بقدر ما غلب على هذه الأحزاب النزعة الانقلابية ، أو كان الانقلاب أحد وسائلها في الإمساك بالسلطة والتحكم بها، أو النشاط العنفي التدميري الذي اتبعته بعض الحركات الجهادية-السلفية، التي لم تكتف بالقطيعة مع الدولة والسلطة، بل بات المجتمع نفسه بنظرها، بحكم انحرافه عن الدين وقبوله بالحكم "الكافر"، هدفاً أمنياً، وغاية طهرية[17].

لذلك وجدنا أكثر الأحزاب العربية تعتمد في تكوينها الداخلي وخطابها وبرامجها نظام الأحزاب الجماهيرية، الشمولية على وجه التحديد، بالأخص الأحزاب الشيوعية، والفاشية، لتتخذ في جانب منها بنية عسكرية تمارس عملاً أمنياً تخريبياً، وبنية سياسية ذات صرامة أيديولوجية، وصلابة تنظيمية تقوم على الطاعة المطلقة للقيادة.

وقد كان وصول بعض الأحزاب إلى الحكم، سبباً في اعتماد نظام الحزب الواحد، وإلغاء كل أشكال التعددية أو الثنائية الحزبية. فالحزب الحاكم الواحد، يعتمد في بقائه على رأسمال سياسي ويتبنى مقولات مثل القومية والشعبوية والراديكالية والثورة. هذا النوع من الحكم كان سمةً مشتركة لأكثر دول الشرق الأوسط بعد الاستقلال. وظهوره ناجمٌ في معظمه لغرض الحفاظ على الأمن في أعقاب جلاء القوى الاستعمارية وفرض السيطرة على كل الأراضي القومية الجديدة، والرغبة في استخدام الدولة في دفع برامج ضخمة للتنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، وتحقيق المنعة القومية القائمة على وعي تاريخي وولاء سياسي جديدين.

جعل هذا سلطة الحزب الواحد القائمة على القيادة الكاريزمية المضخمة ذات الصلاحيات الواسعة، هي سمة الدول ذات التكون الحزبي مقابل الدول ذات الحكم العائلي. تقوم رؤية الحزب الواحد على رؤية مستقبلية، هي عقيدة التقدم التي تعني فيما تعنيه النهوض بالمجتمع ونبذ مظاهر تخلفه. وهي عقيدة تقوم على المهمة التاريخية التي تنيط نفسها بها، مهمة متعالية غيبية تقوم على افتراضات

[17] راجع: وجيه قانصو، الانتظام العربي العام، دار الفارابي، بيروت لبنان، 2021، ص. 320.

وبديهيات لا ينتجها المجتمع بل تنتجها النخبة الحاكمة، التي تفرض نفسها على المجتمع وتكرهه على أن يسلم نفسه طواعية لها.

لا مكان للديمقراطية في هذه الأحزاب، لأنه عقيدتها تقوم على التحكم بكل مقدرات الحياة، في أبعادها السياسية والإنتاجية والثقافية. هي سلطة لا تستمد شرعيتها من المجتمع، ولا تُنظِّر لمشروعية تقوم على التأييد والتمثيل. بل تؤسِّسُ، في سياق فرض نفسها على المجتمع، سرديات أسطورية وتروج لقيادة كاريزمية تحمل تفوقاً طبيعياً استثنائياً وخُلُقية أبوية ورعائية ذات حساسية عدالة مرهفة[18].

مهما يكن من أمر، فإن الأحزاب العربية لم تتشكل في سياق نشاط ديمقراطي، أو داخل تجربة برلمانية، بل تطورت في سياق رد فعل سلبي: إما ضد قوة استعمار أو احتلال خارجية، أو ضد استبداد دولة أو حركة احتجاج قيمي وديني ضد المجتمع. ما غلَّب على الكثير منها الطابع الاحتجاجي الذي يميل إلى إدانة الواقع، أو القطيعة معه والانفصال عنه، وتتخذ في بعض بناها تكويناً ميليشياوياً يؤمن بالتغيير العنفي أو الانقلابي . مقابل ذلك تجد تكوينات حزبية تمالىء السلطة وتجند طاقتها ومواردها للدفاع عنها. وهي وضعية تسببت في جميع وجوهها، بإضعاف الحياة الديمقراطية وفكرة التمثيل، بعد أن بات أكثر هذه الأحزاب يؤمن بأن شرعية السلطة ليست حصيلة تفاعل بين مكونات المجتمع، بل هي أداة تحوزها قوة طليعية أو مُلهمة أوكلت إليها مهمة تغيير المجتمع.

[18] راجع: جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، دار الساقي، بيروت، 2000، ص. 9.

أسئلة:

1. هل تعتقد أن الأحزاب السياسية مفيدة أم مضرة لمجتمعاتنا؟
2. هل يمكن تصور ديمقراطية دون أحزاب سياسية؟
3. ما الفارق الجوهري بين المجتمع المدني والحزب السياسي؟
4. ما المشترك بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني؟
5. ما الفرق بين حزب الإطار والحزب الجماهيري؟
6. كيف تصبح الأحزاب السياسية معيقة للديمقراطية بدل أن تكون داعمة لها؟
7. ما هو دور الأيديولوجيا في الأحزاب السياسية؟
8. هل تفضل أحزاباً مرنة أم أحزاباً صلبة ومتماسكة؟
9. كيف تصنف النظم السياسية على أساس الأحزاب السياسية لا على أساس تكوينها؟
10. هل ساعدت الأحزاب السياسية المقترِعين على تبصر خياراتهم وتمثيل تطلعاتهم؟
11. ما هي سمات نظام الحزب الواحد في العالم العربي؟
12. كيف يتحول الحزب إلى مجتمع مضاد للمجتمع؟

الدكتور وجيه قانصو : هو أكاديمي ومفكر لبناني حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإنسان الآلي والتحكم الذكي ودكتوراه في الفلسفة، يعمل الدكتور وجيه أستاذًا في الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات حول الفكر العربي الحديث و المعاصر، الفكر الإسلامي، فلسفة التأويل وفلسفة السياسة.

عمومي 101 هو مشروع يعنى بالتربية المدنية من خلال بحوث غرضها التوعية والدراية العميقة، تتناول مفاهيم الفلسفة السياسية من أجل إثراء الحوار والنقاش في مواضيع الديمقراطية والمواطنة و أهمية الانخراط في الشأن العام .

ينفذ المشروع مع عرمرم كمنصة إعلامية تعنى بالمواطنة و مؤسسة رواد الأردن وهي مؤسسة غير ربحية شبابية وبالتعاون مع المفكر والباحث الدكتور وجيه قانصو كمؤلف النصوص التعليمية ومستشار أكاديمي و بدعم من مؤسسة كونراد ادیناور مكتب الأردن.